

الكونغرس يوافق على الإصلاح الضريبي الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية

الدولار تحت الضغط بالرغم من التعديل الضريبي

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قانون الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة، وسيبدأ سريان معظم التعديلات في مشروع القانون اعتباراً من يناير 2018. وما يثير الاهتمام هو أن أكبر إصلاح ضريبي في تاريخ أميركا من حيث الحجم لم يحرّك الأسواق، وكان من الواضح أن هذا الأمر قد تم احتسابه بالفعل على مدى السنة. وكانت نبرة السوق مؤخرًا تجاه فوائد الخفض الضريبي قد انخفضت، إذ أن الأسواق تتوقع أن يطغى ارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن ارتفاع العجز الحكومي على التأثيرات الإيجابية لهذا الخفض. وسيكف الإصلاح الضريبي تقريباً 1.5 تريليون دولار أميركي على مدى السنوات العشر القادمة. ويتوقع البنك المركزي الأمريكي "ارتفاعاً متواضعاً" في النمو الاقتصادي نتيجة التعديل الضريبي، ولذلك رفع مجلس الاحتياط الفدرالي توقعات النمو من 2.2% إلى 2.5% لسنة 2018، ولكنه يتوقع أن يترجع النمو إلى قرابة معدله الأخير البالغ 2%.

وفي كاتالونيا، فازت الأحزاب المطالبة بالاستقلال في الانتخابات الإقليمية واحتفظت بأغلبيتها في البرلمان. وفازت الأحزاب الانفصالية بسبعين مقعداً من أصل 135، فيما فازت الأحزاب التي تدعو إلى البقاء في وحدة مع إسبانيا بسبعة وخمسين مقعداً. وقد تسبب نتائج الانتخابات إعادة نشوء توترات بين مدريد والفريق المطالب بالاستقلال المتحمس لاستغلال نتائج الانتخابات التي جاءت لصالحه. وكان التأثير الإجمالي للتصويت على العملة الموحدة ضئيلاً وقد تجد كاتالونيا من الصعب أن تتطور إلى دولة مستقلة إذا لم تعترف أية دولة أخرى بسيادتها، ولن تتمكن حتى من وضع عملة خاصة بها في ظل ظروف كهذه. ولن يدعم الاتحاد الأوروبي على الأرجح دولة تسعى للاستقلال، خاصة خلال المفاوضات الجارية مع بريطانيا. والأحزاب الانفصالية منقسمة نوعاً ما وخلق إعلان الاستقلال السابق توترات بينها حيال اتجاه السياسة.

وعلى صعيد العملات، كان هناك ضغط باتجاه انخفاض الدولار في بداية الأسبوع مع انتظار الأسواق لنتيجة تصويت الكونغرس. واستمر هذا الضغط مع تأثير ارتفاع اليورو الذي أثر سلباً على الدولار فجاءت القراءة النهائية للنتائج المحلي الإجمالي الأمريكي دون المتوقع. وبالرغم من الأنباء الإيجابية من الإصلاح الضريبي وارتفاع العوائد الأميركية، لم يتمكن الدولار من اكتساب زخم، وكان ثاني أضعف عملة رئيسة الأسبوع الماضي بعد الين الياباني وخسر 0.55% من قيمته.

أما بالنسبة للعملة الموحدة، فقد استغل اليورو ضعف الدولار الاثنين الماضي ولقي دعماً بعد أن تحرك التضخم في الاتجاه الصحيح. واكتسب اليورو زخماً مقابل الدولار طوال الأسبوع حتى صدور نتائج انتخابات كاتالونيا. وبدأ اليورو الأسبوع مقابل الدولار عند 1.1751 وأنهى يوم الجمعة عند 1.1857.

وتأثر الجنيه الإسترليني الأسبوع الماضي بالعملات الرئيسية، وذلك لصدور عدد قليل من البيانات. وارتفع الجنيه بحدّة في أول يوم من الأسبوع قبل دخوله في مسار تثبيت مكاسبه الذي استمر حتى الجمعة.

وكان الملاذ الآمن، الين، الأسوأ أداءً بين العملات الرئيسية الأسبوع الماضي، بسبب الارتفاع الكبير لعائدات سندات الخزينة الأميركية. وبلغ الدولار أعلى مستوى له في تسعة أيام مقابل الين يوم الخميس، وذلك بعد تعليقات المحافظ هاروهيكو كورودا التي عززت التوقعات بأن بنك اليابان ليس في عجلة من أمره في التخلي عن سياسته النقدية الشديدة التسهيل. ولقي الدولار دعماً مقابل الين بعد أن قفز عائد السندات ذات مدة عشر سنوات إلى أعلى مستوى له في تسعة أشهر مع تخوف المستثمرين من أن يؤدي الإصلاح الضريبي إلى ارتفاع الدين الأميركي. وارتفع الدولار بنسبة 0.53% مقابل الين خلال الأسبوع.

وعلى صعيد السلع، ارتفع سعر النفط يوم الاثنين بسبب توقف أنبوب بحر الشمال وإضراب عمال النفط النيجيريين. وإضافة لذلك، استمر مسار الارتفاع بعد تراجع مخزونات النفط الخام الأميركي بمقدار 5.222 مليون برميل الأسبوع الماضي، وذلك بحسب بيانات معهد البترول الأميركي، مقارنة بالتراجع المتوقع البالغ 3.518 مليون برميل. وأنهى خام برنت الأسبوع عند \$64.95.

النتائج المحلي الإجمالي الأميركي

انخفضت القيمة النهائية لكافة السلع والخدمات في الربع الثالث من التوقع السابق البالغ 3.3% إلى 3.2% سنوياً. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع التجارة وإنفاق المستهلكين. فقد تمت مراجعة الاستهلاك الشخصي، الذي يشكل أكبر إسهام في النمو الاقتصادي، من 2.3% إلى 2.2%. ولكن ذلك لا يغيّر في أمر أنها المرة الأولى منذ 2014 التي يتمتع فيها الاقتصاد بنمو نسبته 3% أو أكثر لربعين متواليين. ورفع مجلس الاحتياط الفدرالي مؤخرًا توقعاته لنمو السنة القادمة من 2.2% إلى 2.5% توقعاً للتغيير الضريبي.

وأشارت بيانات اقتصادية من سوق العمل إلى قطاع الإسكان وكذلك تقارير أخرى، إلى أن الاقتصاد حافظ على زخمه القوي في الربع الرابع. وبالنظر إلى ما سيأتي، تتوقع الأسواق ارتفاعاً متواضعاً للسنتين القادمتين بسبب التغييرات الضريبية وارتفاع الاقتصاد العالمي. وبالرغم من التعديل الضريبي الأخير، يتوقع عدة اقتصاديين ارتفاعاً متواضعاً في الاقتصاد مع اتجاه الخفض الضريبي للأفراد باتجاه العائلات ذات الدخل المرتفع. ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن نظام انخفاض الضريبة سيؤدي إلى إعادة شراء الأسهم وتسييد الدين بدلاً من تعزيز استثمار الشركات.

قطاع الإسكان يدعم على الأرجح نمو الربع الرابع

كان ارتفاع إنشاء المساكن الجديدة الشهر الماضي رائعا، إذ أنه ركّز على مساكن العائلة الواحدة، وهو أمر يميل إلى رفع النشاط الاقتصادي وزيادة الوظائف بشكل أكبر من بناء الشقق. فقد ارتفعت تراخيص العائلة الواحدة لثلاثة أشهر على التوالي، ما يشير إلى وجود كمّ مستدام من العمل بالنسبة لشركات البناء. وترفع البيانات الأخيرة

من احتمال أن الإنفاق على البناء السكني، الذي أثر سلبيًا على الربعين الثاني والثالث، سيرفع وتيرة النمو في الربع الأخير من 2017. وفي التفاصيل، ارتفع عدد المساكن التي بدأ العمل بها بنسبة 3.3%، من 1.29 مليوناً في أكتوبر إلى 1.3 مليوناً على أساس معدل سنوي، وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2016.

وبالنظر إلى رخص البناء، وهي مؤشر للبناء المستقبلي، فقد تراجع بنسبة 1.4% إلى 1.298 مليوناً. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض نسبته 6.4% في رخص بناء مساكن العوائل المتعددة. وفي الخلاصة، تبلغ ثقة شركات بناء المساكن على مستوى لها في 18 سنة، مع معدلات منخفضة نسبياً على القروض السكنية، إذ أن معدل نسبة الفائدة الثابتة على القروض السكنية الأميركية ذات مدة 30 سنة أقل بنسبة 0.23% عن سنة خلت. وتعكس هذه الأرقام الارتفاع الذي نتج عن جهود إعادة البناء عقب إعصاري هارفي وإيرما بعد أن واجهت مناطق الجنوب ما تسبب به الإعصاران من ضرر ناتج عن الفيضان والرياح.

أوروبا والمملكة المتحدة

ثقة قطاع الأعمال تتأثر سلبيًا بالسياسة

تراجعت الثقة في الشركات الألمانية هذا الشهر بسبب شكل الحكومة الجديدة مع تعثر المستشارية أنجيلا ميركل في تشكيل حكومة قوية. فقد خسر حزب ميركل مؤيديه له اتجهوا إلى أقصى اليمين في انتخابات سبتمبر وفشلت محاولة ميركل الشهر الماضي في تشكيل تحالف ثلاثي. وبعد أن سجل مؤشر IFO لمناخ قطاع الأعمال أعلى مستوى له في نوفمبر، تراجع بمقدار 0.4 نقطة إلى 117.2، بسبب النظرة تجاه مستقبل الأعمال في الأشهر الستة القادمة. وبالرغم من التراجع في مؤشر IFO الألماني لثقة قطاع الأعمال، فإن مؤشر الظروف الحالية تحسن من 124.5 إلى 125.4. وبالإجمال، يبقى مؤشر IFO لمناخ قطاع الأعمال قريباً من مستوياته العالية القياسية، في حين رفع البنك المركزي الألماني والحكومة توقعات النمو.

التضخم يرتفع قليلاً في أوروبا

ارتفع التضخم الألماني في منطقة اليورو قليلاً بنسبة 0.1% في نوفمبر ليصل إلى 1.5% من سنة لأخرى، فيما بقي المعدل الأساس على حاله عند 0.9%. وكانت أسعار النفط هي المساهم الأكبر في ارتفاع التضخم الكلي. وارتفع التضخم الألماني إلى مستويات سبتمبر البالغة 1.8% سنوياً، بعد أن تراجع إلى 1.5% في أكتوبر. وتم تسجيل أعلى معدلات سنوية في أستونيا (4.5%) ولبنانيا (4.2%) وبريطانيا (3.1%).

ويتوقع البنك المركزي الأوروبي أن يتراجع نمو سعر المستهلك قبل أن يرتفع ببطء مجدداً ويراوح حول مستوى 1.5% حتى 2020 حين يرتفع إلى 1.7%. ورفع البنك توقعه للنمو لسنة 2018 من 1.8% إلى 2.3%. وبالإجمال، تبلغ المؤشرات الاقتصادية أعلى مستوى لها في عدة سنوات، ما يشير إلى أن الزخم القوي سيستمر على الأرجح.

الاقتصاد البريطاني لم يستند من الانتعاش العالمي

كشفت الحسابات النهائية لنمو الربع الثالث في بريطانيا أن المستهلكين البريطانيين مولوا مصروفاتهم عن طريق خفض ادخارهم. فقد تراجع معدل الادخار من 5.7% في الربع الثاني إلى 5.2%، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى تجاوز أسعار المستهلك نمو الأجور. والعائلات تقتصر الآن للربع الرابع على التوالي للمرة الأولى على الإطلاق منذ بدء التسجيل في 1987. وفي التفاصيل، نما الاقتصاد بنسبة 0.4% في الربع الثالث ليرتفع بذلك المعدل السنوي من التوقع السابق البالغ 1.5% إلى 1.7%. ولكن بالرغم من رفع النمو بعد المراجعة، فإنه لا زال النمو السنوي الأدنى في ما يربو على 4 سنوات. وفيما يخص صندوق النقد الدولي، فإنه يتوقع أن يتباطأ الاقتصاد أكثر في السنة القادمة إلى 1.5%.

وقال اتحاد التوظيف إن عدداً أقل من أرباب العمل البريطانيين يخطط لتعيين موظفين إضافيين السنة القادمة بسبب التوقع القائم. فقد كشف استطلاع الاتحاد أن الشركات التي تخطط لإضافة موظفين دائمين في الشهور الاثني عشر القادمة تراجع من 24% قبل سنة إلى 16% في نوفمبر. ولم تقل أية شركة شملها الاستطلاع أنها تتوقع أن يتحسن الاقتصاد في 2018.

آسيا

لا مخرج في الأفق

لم يشجع محافظ بنك اليابان، هاروهيكو كورودا، في اجتماع السياسة النقدية الأخير، التكهات بأن البنك المركزي يستعد لتضييق موقفه النقدي. وقال المحافظ "فقط لأنني ذكرت هذا التحليل الأكاديمي، معدل الانعكاس، لا يعني أبداً أننا بحاجة لمراجعة أو تغيير التحكم بمنحني العائد التي اعتمناها منذ سبتمبر السنة الماضية.

والاقتصاد الياباني في وضع جيد من حيث النمو وخلق الوظائف، والنمو السعري على الأقل يتحرك في الاتجاه الصحيح. وتشير نيرة بنك اليابان مؤخرًا إلى ثقة في قوة الانتعاش الاقتصادي مع توسع الاقتصاد بنسبة 2.5% على أساس سنوي في الربع الثالث من 2017، ليسجل بذلك الربع السابع على التوالي من النمو. ولا زال التضخم بعيداً عن المستوى البالغ 2% ولا يوجد الكثير من الضغط من الحكومة على كورودا لرفع الأسعار بعد أن دعي إلى البرلمان 19 يوماً فقط هذه السنة، وهذا أقل من 51 يوماً السنة الماضية وأقل عدد لأي محافظ لبنك اليابان منذ 2007. وتدعم البيانات الإجمالية القول بأن البنك المركزي سيحافظ على أسعار فائدته السلبية حتى يصل النمو السعري إلى النسبة المستهدفة البالغة نحو 2%.

وفي التفاصيل، لم يغير بنك اليابان سياسته النقدية منذ سبتمبر 2016 حين استخدم برنامجاً للتحكم بمنحني العائد، واضعاً سعر فائدة نسبته 0.1% - على بعض احتياطات البنوك ونسبة مستهدفة قدرها 0% على عوائد سندات الخزينة الحكومية ذات مدة عشر سنوات.

السياسة النقدية لمجلس احتياط أستراليا تبقى على حالها

صدر تقرير اجتماع مجلس احتياط أستراليا الأسبوع الماضي بعد حفاظه على سعر النقد عند 1.5% في 5 ديسمبر. وقد امتنع المجلس عن سياسة التقييد النقدية في السنوات السبع الماضية. أما بالنسبة لسوق العمل، فقد بقي الجو إيجابياً، إذ أن النمو الإجمالي في التوظيف قد ارتفع بشكل طفيف والتوظيف بدوام كامل ينمو بأسرع وتيرة له في عشر سنوات. وتبلغ البطالة حالياً 5.4%، وهي الأدنى منذ 2013.

وحذر المجلس من أن توقع استهلاك العائلات استمر بتشكيل خطر كبير بسبب ارتفاع متواضع في الأجور، فيما كانت مستويات دين العائلات مرتفعة جداً. وفي التفاصيل، ارتفع استهلاك العائلات بنسبة 0.1% في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر، وهي التيرة الأضعف في خمس سنوات. وقرر المجلس أن إبقاء موقف السياسة النقدية في هذا الاجتماع سيكون متماشياً مع نمو مستدام في الاقتصاد وتحقيق نسبة التضخم المستهدفة مع الوقت. وفيما خص التوقعات، تشير العقود المستقبلية بين البنوك وأسعار السوق المالي إلى أنه يتوقع أن يبقى سعر النقد على حاله في الوقت الحالي.

الكويت

الدينار الكويتي عند 0.30190
 تم التداول بالدينار مقابل الدولار صباح الأحد عند 0.30190

اسعار العملات 24 ديسمبر 2017

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	High	Low	Close	Open	High	Forward
EUR	1.1753	1.1901	1.1736	1.1857	1.1760	1.1960	1.1940
GBP	1.3325	1.3420	1.3307	1.3360	1.3260	1.3465	1.3415
JPY	112.62	113.63	112.30	113.26	112.35	114.40	112.55
CHF	0.9903	0.9917	0.9826	0.9891	0.9765	0.9975	0.9811